

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير لليبيا في أيار 2015، واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر في أيار 2020، وافقت ليبيا على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

ليبيا

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 13 أيار 2015 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: 22 تموز 2015 (A/HRC/30/16)
- إعداد تقارير منتصف المدة: تشرين ثاني 2017
- المشاورات الوطنية: تشرين ثاني 2018
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: تموز -أيلول 2019
- الاستعراض المقبل: أيار 2020

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في ليبيا (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
تم التصديق عليها مع إعلانات	تم التصديق عليها مع تحفظات
تم التصديق عليها مع تحفظات وإعلانات	تم التوقيع عليها بدون تصديق
لم يتم اتخاذ إجراء	
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	
اتفاقية حقوق الطفل	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام	



مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة، بالإضافة إلى حق التعليم والصحة للشعب الليبي.



تكثيف الجهود لضمان بيئة آمنة للتعليم، والعمل على تنفيذ خطة نموذجية للتكيف في مجال حقوق الإنسان، تهدف إلى إدراجها في النظام التعليمي في مختلف المستويات. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدارس من الاستخدام العسكري.



وضع أسس للمساواة بين الجنسين وتنفيذ إجراءات فعلية لمنع العنف ضده النساء. اتخاذ تدابير قضائية وإدارية لضمان المساواة وتمكين النساء، بما في ذلك التمثيل العادل للمرأة في السلطين التشريعية والتنفيذية للدولة والمشاركة في صنع القرار السياسي. اعتماد سياسات إدارية مناسبة لتعزيز المساواة بين الجنسين في القطاع العام ولا سيما في سوق العمل، وتنفيذ إجراءات صارمة ضد جميع أشكال التمييز وإساءة استخدام حقوق المرأة وذلك من خلال ضمان حقوق المرأة والإعتراف بها في التشريعات الوطنية.



ضمان عملية صياغة دستور مستقلة وشاملة وتشاورية تضمن الحقوق الأساسية للشعب، بما في ذلك حقوق المرأة، وضمان فصل السلطات واستقلال القضاء.

العمل من خلال الأمم المتحدة لوضع اللامسات الأخيرة على اتفاق سياسي في أقرب وقت ممكن لاستعادة سيادة القانون وتهيئة الظروف والمؤسسات اللازمة لحماية حقوق الإنسان.

من خلال بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة من المجتمع الدولي، وضع تدابير لازمة لاستعادة وتعزيز المؤسسات الوطنية وضرورة ذلك لإقامة العدل، وسيادة القانون، بما في ذلك السلطة القضائية، ومكتب المدعي العام، والشرطة.

تكثيف الجهود في مكافحة الإرهاب؛ وتحديد الثغرات في مجال تعزيز وحماية تنفيذ حقوق الإنسان، والتماس المساعدة من المجتمع الدولي.

مواصلة وضع إطار قانوني متين، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وضمان الإدارة الفعالة للعدالة.

اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مكافحة التملص للإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم، وأعمال العنف، وجميع انتهاكات حقوق الإنسان.